كلمة ونص

«تجسير» أم «تعتير»!!

محمد حسين

مضى أكثر من سبع سنوات على إعلان وزارة الصحة عن فتح باب الترشح للممرضين العاملين في مؤسساتها للالتحاق ببرنامج التجسير في التمريض العام بكلية التمريض ومدته سنتان وفق نظام التعليم المفتوح على أن يمنح الناجح في النهاية الإجازة الجامعية كما نص القرار رقم ٢٣٥٩٩ / ٤٧ / ٤ على أن تعمل الوزارة كما ورد في البند الثالث الفقرة الخامسة على إعداد مسودة مرسوم لتسوية أوضاع الدارسين بعد حصولهم على الإجازة الجامعية ونقلهم من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى.

ومنذ ذلك الوقت ورغم كل المكاتبات والحبر المسفوح على أوراق الانتظار لم يتغير أي شيء ووزارة الصحة على طريقة (ورجي عذرك ولا تورجي بخلك) خاطبت رئاسة مجلس الوزراء بكتابها رقم ١٩٤٥٨ تاريخ ٥ / ١ / ٢٠١٣ من أجل تسوية أوضاع هؤلاء الخريجين ولكنها لم تستجب حتى الآن رغم مخاطبة رئيس مجلس الوزراء أكثر من مرة بهذا الخصوص عبر شكاوى موقعه من هؤلاء واحد منها يحمل الرقم ٦٥٢٣ تاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠١٤ وحتى الآن لا جواب.

ومن الطريف والغريب أيضاً أن تكشف أيضاً أنه لا توجد هناك نقابة للممرضين في بلدنا إلا ورقياً على ما يبدو وكل التعب الذي بذلناه للحصول على عنوان لها أو رقم تلفون يمكن التواصل عبره والطلب منهم مساعدة هؤلاء في قضيتهم إلا أن جهودنا ذهبت أدراج الرياح فلا نقابة ولا هم يحزنون رغم وجود قرار بإحداثها كما عرفنا.

الآن لم يتبق لنا سوى الدعاء ونحن في شهر رمضان الكريم أن يستجيب لنا من بيدهم القرار لمعرفة أسباب هذا التأخير في بناء هذا الجسر الصغير جداً جداً ونقل هؤلاء من ضفة الفئة الثانية إلى الفئة الأولى..

كلنا نعرف أن بلدنا يمرّ بأزمة دامية وصعبة على الجميع نفسياً واقتصادياً، ولكن من حقنا على من بيدهم الحل والربط الاستماع إلينا وإيضاح ملابسات هذه المشكلة وصولاً إلى حلّها في الوقت المناسب.

خلف لرؤساء البلديات: مخالفات البناء أمر غير مقبول وسنحاسبكم

حماة - محمد أحمد خبازي

أبدى محافظ حماة الدكتور غسان خلف عدم رضائه على بعض رؤساء مجالس المدن والبلدان والبلديات، وتوعدهم بالمحاسبة الشديدة والإعفاء من مهامهم إذا لم يلتفتوا إلى قضايا الناس الخدمية، ومتابعة شؤون وشجون وحداتهم الإدارية وفق الأنظمة والقوانين المرعية، وبخاصة في مجال قمع مخالفات البناء التي انتشرت كما يبدو في الآونة الأخيرة كثيراً في غفلة من أعينهم أو بالتواطؤ معهم!!.

فقد شدد خلف على قمع مخالفات البناء وعدم التهاون في مجابهتها، والتقيد بقانون البناء مع فرض أشد العقوبات بحق رؤساء البلديات غير الملتزمين، تصل إلى إعفائهم من المهام والمسؤوليات المنوطة بهم في حال ثبوت تغاضيهم عن قمع هذه المخالفات.

وخاطبهم المحافظ خلال ترؤسه اجتماعاً ضم رؤساء مجالس المدن والبلدان والبلديات في المحافظة بقوله: إن الجميع تحت سقف القانون الذي يجب تنفيذه في جميع الظروف والمناطق، وإن الأزمة أفرزت تداعيات سلبية كثيرة على الفرد والمجتمع والوطن، ومن بينها قيام البعض باستغلال الظروف الراهنة وارتكاب مخالفات البناء، وهذا غير مقبول أو مبرر وستتم محاسبة المقصرين بهذا الشأن.

وطلب خلف من رؤساء البلديات بذل كل الجهود والمساعي اللازمة لتحسين الواقع الخدمي والاجتماعي في مجال بلدانهم وبلدياتهم، لتخفيف آثار وتداعيات الأزمة على الأهالي، والعمل على إيجاد مشاريع استثمارية واقتصادية جديدة يعود ريعها على تحسين واقع الخدمات، وتغطية جانب من نفقات المجالس وزيادة إيرادات الجباية والرسوم البلدية.

وأكد المحافظ ضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة ومعايير التوزع الجغرافي بالنسبة لمنح تراخيص محطات الوقود ومراكز توزيع الغاز، والاهتمام بواقع النظافة العامة والعمل على ترحيل القمامة بمواعيدها، حرصاً على سلامة المواطنين من الإصابة بعدوى الأمراض الناجمة عن انتشار الحشرات الضارة التي تكثر خلال موسم الصيف.

وقدم عدد من رؤساء البلديات، مداخلات تركزت على اعتماد وثيقة تملك على الشيوع من الجمعية الفلاحية والمختار والوحدة الإدارية والمجتمع المحلي، بدلاً من بيان القيد العقاري، والعمل على إصدار تشريع بالسماح للوحدات الإدارية بترخيص بناء صغير وفق نماذج معدة من قبلها أو من قبل مهندسي الخدمات الفنية، مقابل رسم يدفع للبلدية، الأمر الذي يخفف الكثير من الروتين والإجراءات على المواطنين.

معدل الأولاد ٢,٨ لكل امرأة

١,٧٪ نمو سكان سورية متراجعاً من ٢,٩٪

عمار الياسين

كشف مستشار وزير الإسكان والتنمية العمرانية المهندس محمد روماني أنه من خلال التدقيق ودراسة تقرير مؤشرات سورية في التنمية البشرية المنجزة في عام ٢٠١٣ من المرصد الوطني للتنافسية اتضح أنه «تراجعت النسبة المئوية للنمو السنوي للسكان من ٢,٩ خلال الأعوام من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ إلى ١,٧ خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠- ٢٠١٥ كما ارتفعت النسبة المئوية للسكان الحضريين (المقيمين في المدن) من ٥١,٩ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦,٥ عام ٢٠١٢، إضافة غلى انخفاض عدد الولادات لكل امرأة من ٣,٦ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٨ ولادة في عام ٢٠١٢، وهذه البيانات تفيد حدوث تطورات مهمة في أحوال المجتمع السوري.

وفي الأثناء بين المستشار روماني أن أسباب أزمة السكن كانت نتيجة استمرار هجرة السكان من الريف إلى المدينة طلباً لفرص العمل وظروف حياة أفضل نتيجة عدم التركز على تنمية المناطق الريفية، وانخفاض رقعة الأراضي المعدة للعمران التي تطرح في السوق ضمن نطاق محيط مدن مراكز المحافظات، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الإنشائية ومستلزمات البناء، وارتفاع تكاليف عملية البناء والاعتماد بشكل كبير على مواد البناء المستوردة التي تشترى بالقطع الأجنبي وبالتالي ترفع كلفة المسكن.

وأشار روماني إلى وجود ضعف لمستوى الإقراض العقاري في سورية وانعدام دور لاستثمار في القطاع الخاص المنظم في قطاع السكن، مبيناً أنه يلاحظ عدم وعي لدى كثير من المواطنين بأهمية المخطط التنظيمي الذي تنفق الدولة على دراسته جهداً ومالاً بما يحقق النمو والتطور الاقتصادي بكل أشكاله.

وأوضح روماني أنه لابد من منع تكدس الأموال الخاصة في قطاع العقارات والسكن في المدن الكبيرة وتوجيهها إلى تطوير الريف عبر إنشاء مشاريع صناعية وزراعية وسياحية وعمرانية متنوعة، في أقطاب جذب مختارة من المدن المتوسطة أولاً والبلدات الرئيسة ثانياً، مع الانتباه إلى ضرورة توفير قطع الأراضي السكنية النظامية للمواطنين وتفعيل التشريعات التي تساعد على تأمين الأراضي المهيأة للبناء (قانون إعمار العرصات)، مشدداً على ضرورة دعوة نقابة المهندسين للعمل في مجال الإسكان من خلال إحداث مكاتب تعمل على تقديم خدمة المخططات التنظيمية لملاك العقارات لكامل المنطقة، وتوفير ودعم الحكومة للصناعات الإنشائية المحلية ومواد البناء والمستلزمات الضرورية للبناء وبأسعار مناسبة، إضافة إلى وضع سياسة إسكانية واضحة تراعي أموراً عدة منها السعي لوجود قواعد بيانات كاملة وموثوقة في إطار بنك معلومات إسكاني يربط سياسات الإسكان بالتخطيط الإقليمي الشامل وتناسب العرض مع الطلب في سوق الإسكان النظامي ووجود ربط دقيق للسياسات الإسكانية بعملية التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى تبني السياسات التي تضمن الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وإحداث شركة حكومية متخصصة في تنفيذ المخططات العمرانية التفصيلية والبنى التحتية.

وأشار روماني إلى ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة في قطاع السكن خلال (تعزيز دور هيئة التطوير والاستثمار العقاري، ووضع الأطر الموجهة الواضحة في تقديم التسهيلات للقطاع الخاص لضمان مشاركة القطاع الخاص المنظم بتنفيذ مشاريع الإسكان بشكل مستقل أو عبر أشكال من الشراكة، والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للمساهمة في عملية البناء والإعمار، مشدداً على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص السكني وتنظيمه من خلال الإشراف على الأبنية المنجزة من المتعهدين الخاصين وتدخل الدولة في العلاقة بين الطرفين لضمان حقوق المواطنين وجاهزية البناء للسكن.

٢٠ ألف مريض زاروا وطني السويداء في خمسة أشهر

السويداء- عبيرصيموعة

رغم النقص الشديد للأدوية في قسم الكلية وأدوية الالتهاب في قسم الأطفال والهبارين والكزاز في قسم الإسعاف وخافضات السكري إضافة إلى الأجهزة النوعية في كثير من أقسام المشفى الوطني في السويداء إضافة إلى نقص الأطباء المقيمين وخاصة مع ما يعانيه المشفى من ضغط كبير جراء عدد المراجعين المتزايد إلا أن المشفى الوطني في السويداء استطاع خلال خمسة أشهر من تقديم ٣٦٣ ألف خدمة متنوعة.

وأشار مدير المشفى الدكتور فندي جمول إلى أن إجمالي عدد المقبولين في المشفى الوطني خلال الأشهر الخمسة الماضية ٢٠ ألفاً و٧٦٣ مريضاً منهم ما يزيد على ألفي مريض للعناية المشددة أما العمليات فقد تم إجراء ٥ آلاف و٤٧١ عملية منها ١٢٧٠ إسعافية و٥٦١ جراحة عامة و١٦١٢ عملية نسائية قيصرية وولادة طبيعية إضافة إلى ٢٤٥ عملية تنظيرية وجراحة أوعية.

ويؤكد جمول أنه رغم الضغط الكبير وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر والمتواصل في بعض الأحيان إلا أن المشفى الوطني في السويداء استطاع إجراء ١٥٩٠ صورة رنين مغناطيسي كما أنه أجرى ١٠ آلاف و٩٤٦ صورة طبقي محوري و١٢٩٨ صورة ماموغراف لافتا إلى سعي مديرية الصحة لتأمين مستلزمات أقسام المشفى من دواء في حال توافره في مستودعات وزارة الصحة.

ولفت جمول إلى الضغط الكبير في العمليات والأقسام جميعها وخاصة في قسم أمراض الدم وتقديمه لكثير من الأدوية النوعية للمرضى والتي تكلف الدولة مبالغ ضخمة بشكل مجاني مشيراً إلى أن عدد المراجعين الكبير للمشفى الوطني رافقه عدد اكبر من المرافقين والزوار الذين شكلوا فوضى وازدحاماً خانقاً في الممرات والأقسام وخاصة في قسم الإسعاف كما شكلوا عبئا ثقيلا على عمال النظافة في المشفى.

١٢٥ حالة غش وتلاعب بامتحانات الآداب بدمشق

ضبط ٢٠ حالة شغب وتلاعب في الاقتصاد وحالة وحيدة في الإعلام

فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الآداب في جامعة دمشق الدكتور خالد الحلبوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بعد مضي نصف الامتحانات تشهد الكلية التزاماً بالدوام والتقدم للامتحان فاق الـ٩٠٪ مشيراً إلى أن الأمور كافة تحت السيطرة وهناك متابعة يومية لواقع الامتحانات، مؤكداً أن نحو ٨ آلاف طالب يقدمون امتحاناتهم في الجلسة الواحدة، حيث يتم في اليوم تقديم ٣ جلسات أي ما يعادل ٢٥ ألف طالب يقدمون امتحاناتهم بشكل يومي.

وبيّن الحلبوني أنه تم ضبط ١٢٥ حالة تلاعب وغش منذ بداية الامتحانات وحتى تاريخه منها ١٠ حالات غش باستخدام البلوتوث، كما توزعت باقي الحالات على عملية تلاعب باستخدام اللصاقات الورقية، لافتاً إلى أنه تم تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين كما نوه الحلبوني بأن هناك تكثيفاً لعمليات الرقابة الامتحانية ويتم الاعتماد على طلاب الدراسات العليا، حيث كلف كل طالب دراسات ٣٠ جلسة امتحانية، كما هناك تنسيق دائم مع رئاسة جامعة دمشق على صعيد مختلف العملية الامتحانية لتسير بالإطار السليم من دون أي عوائق.

وعن واقع كلية الإعلام بدمشق أكد نائب عميد الكلية للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب الدكتور أحمد الشعراوي في تصريح لـ«الوطن» أن أكثر من ١٠٠٠ طالب وطالبة يقدمون امتحاناتهم للفصل الدراسي الثاني موزعين بين أكثر من ٧٥٠ طالب نظام حديث و٣٠٠ طالب نظام قديم، مشيراً إلى ضبط حالة غش وحيدة (كتابة على اليد) وهناك التزام بالتقدم للامتحانات شبه كامل وصل إلى ٩٥٪، كما هناك ٦ قاعات كبيرة يتم تقديم الامتحانات فيها.

وقال الشعراوي: إن الوضع في الكلية جيد قياساً للمؤشرات الموجودة ولا سيما في ظل التزام الطلاب بالامتحانات ومعرفة القاعات بشكل جيد وعدم وجود ضبوط يمكن الحديث عنها.

وأضاف: إن عدد الطلاب في السنة الأولى يقدر بـ٣٤١ طالباً، إضافة إلى ١٩٠ طالباً في قسم الصحافة والنشر و١٨٥ طالباً في قسم الإعلام الإلكتروني و٢١٢ طالباً في قسم الإذاعة والتلفزيون و١٨٦ طالباً في قسم العلاقات العامة والتوزع ضمن الاختصاص في السنة الثانية.

لافتاً إلى أن امتحانات التعليم المفتوح تبدأ بعد عيد الفطر.

وأكد النائب الإداري أنه في إطار توجه كلية الإعلام لتقريب المسافات بين المؤسسات الإعلامية والكلية يتم العمل على ضرورة تدريب الطلاب في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، مبيناً أن ضمن خطة الكلية تم تدريب نحو ٣٠٠ طالب وطالبة بمختلف الوسائل، مشيراً إلى أن النتائج إيجابية وجيدة جداً وهناك تركيز على الجانب العملي بما ينعكس أيضاً على صعيد تأمين فرصة عمل للطلاب، ويتم السعي إلى تدريب أكثر من نصف الطلاب حتى لو شمل الأمر طلاب السنة الأولى، وذلك بهدف تأهيلهم.

كما حصلت الكلية على موافقة رئاسة جامعة دمشق على إحداث أستديو تدريبي بمواصفات جيدة مؤمن بكل التجهيزات اللازمة لتدريب الطلاب وإعدادهم.

ولفت الشعراوي إلى أن إحداث قسم الإعلام الإلكتروني يعتبر خطوة مهمة تنعكس على واقع الكلية إيماناً من جامعة دمشق بأهمية هذا التخصص، كما بيّن أنه لم تثبت أي إشكاليات جراء الانتقال من نظام الساعات المعتمدة إلى النظام الفصلي.

وقال عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في تصريح لـ«الوطن»: إنه تم ضبط ٢٠ حالة غش وتلاعب في الامتحانات حتى تاريخه توزعت بين استخدام القصاصات الورقية وبعض حالات الشغب الامتحاني، مشيراً إلى عدم ضبط أي عملية غش باستخدام البلوتوث.

وأكد خضور أن نحو ١٤ ألف طالب وطالبة يقدمون امتحاناتهم بنسبة التزام ودوام فاقت ٩٠٪.

لا اجتماع بين رمضان والامتحانات حتى ٢٠ سنة قادمة

الإفتاء: الامتحانات لا تبيح الإفطار.. ورئيس جامعة دمشق: مواعيدنا مدروسة ولا يمكننا أن نعرض شهادتنا للمساءلة

الوطن

يشكو في هذه الآونة كثير من الطلاب الجامعيين من تقاطع الامتحانات مع شهر رمضان متعذرين بعدم قدرتهم على الدراسة مع ساعات الصيام الطويلة، ويحمل البعض منهم إدارات الجامعات شيئاً من المسؤولية لعدم مراعاة هذه المسألة في تحديد موعد الامتحانات.

الطالبة «حسناء القحف» من كلية الصيدلة، التي تخصص في أيام الامتحانات نحو ١٢ ساعة من وقتها للدراسة قالت إنه بات من المستحيل مع مصادفة الشهر الكريم للامتحانات تخصيص أكثر من خمس ساعات وهي غير كافية قطعا لمن يريد النجاح ولاسيما بدرجات عالية، ويشاركها الرأي «إياد عدي» من كلية الهندسة المدنية الذي لا يستطيع الدراسة خلال النهار أبدا ويكتفي «بخمس من أصل ساعات الإفطار السبع ونصف الساعة تقريباً وهي غير كافية لإنهاء المقررات المطلوبة بشكل يسمح بالنجاح أو الترفع».

وتحمّل الطالبة «بشرى حسن» من كلية الهندسة الكهربائية المسؤولين في وزارة التعليم العالي وإدارة الجامعات مسؤولية التقصير في الدراسة معتبرة أن عليهم أن يراعوا ظرف الطالب الصائم وعدم قدرته على التركيز الجيد خلال ساعات صيامه.

على أن بعضا من الطلاب قالوا إنهم يتابعون دراستهم، وإن بشكل أقل مما يجب لكنهم يحاولون التأقلم مع الوضع، في حين قرر البعض منهم ألا يصوم معتبرا أن عذره معه وبإمكانه دفع فدية وتعويض ما فاته في وقت لاحق.

الوطن سألت الدكتور علاء الدين زعتري الأمين العام للفتوى في وزارة الأوقاف حول الموضوع فأكد أن «الصيام واجب والاستثناءات خاصة، ولا تعتبر الامتحانات حالة خاصة» لافتا إلى أن «لكل شخص خصوصيته، والدخول في الإفتاء بالإفطار للطلاب أثناء الامتحانات هو متاهة لها إشكالاتها، بالتالي لا يجوز الإفتاء بالإفطار لجميع الطلاب الصائمين الذين يخوضون الامتحانات، وإنما كل حسب وضعه الخاص».

وتوجه زعتري بالنصح للقائمين على الامتحانات من الأساتذة وغيرهم إلى التعامل بروية وهدوء ولين مع الطلاب الصائمين تقديرا لوضعهم، وصعوبة الصيام والدراسة في آن واحد لمعظمهم. ولدى سؤال رئيس جامعة دمشق الدكتور حسان الكردي حول إمكانية منع تقاطع الامتحانات مع شهر رمضان تجنبا لهذه الإشكالية، بين أن العام الميلادي هو الأساس في تحديد العام الدراسي، وأنه لو قررت الجامعات تأجيل الامتحانات فهذا سيؤثر على العام الدراسي اللاحق لأنها ستتأخر كثيراً لافتا إلى أنه تلي امتحانات التعليم النظامي التي صادفت بدايتها مع بداية شهر رمضان الحالي امتحانات برنامج التعليم المفتوح وهذا يعني أنها ستستمر حتى بدايات الشهر العاشر تقريبا، بالتالي هذا يعني تأخر الفصل الدراسي الأول أو إلغاء الدورة الثالثة للامتحانات.

وأضاف الكردي: «كما أنه في حال تقديم الامتحانات لشهر يتقلص العام الدراسي، وهذا لن يسمح للأساتذة بإعطاء المنهج المقرر كاملا بالتالي نحن نعرض شهادتنا للمساءلة».

وأوضح الدكتور الكردي أن مجلس التعليم العالي والمسؤولين في الوزارة ورؤساء الجامعات يحددون مواعيد الامتحانات وبدء العام الدراسي بعد مجموعة دراسات ومناقشات بالتالي المسألة مدروسة ومنظمة وفق قواعد وليس عشوائياً. ولفت الكردي إلى أن مشكلة تصادف الامتحانات مع رمضان تنتهي بدءا من العام القادم تقريباً فمن المفترض ألا تصادف سوى الأيام العشرة الأخيرة منه، وفي العام الذي بعده لن تصادفه، معتبرا أن بعض الطلاب يتحججون بصيام رمضان ولو أرادوا الدراسة لفعلوا، إذ يمكنهم الدراسة ليلا بدلا من متابعة المسلسلات، وهناك الكثير ممن ينجحون في موادهم رغم تقاطع الصيام مع الامتحانات.

باعتبار أن العام القادم والذي يليه سينهي هذه المشكلة حتى عشرين سنة قادمة تقريبا، ليتوقف التقاطع بين شهر رمضان والامتحانات الجامعية، يبدو أن على الطلاب أن يكونوا أكثر جلدا في احتمال هذا الظرف، ويبقى أن ننتظر كيف يمكن حل هذه المشكلة من الطلاب أو القائمين على وزارة التربية في العام القادم أو ما بعده حين سيتقاطع شهر رمضان مع امتحانات الشهادة الثانوية العامة أو الإعدادية.